CLT-2011/CONF/211/4
باريس، ٢٠١١/٩/٦
الأصل: إنجليزي

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

لجنة حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح

الاجتماع السادس
(اليونسكو، ١٤-٢٠١١/١٢/١٦، القاعة ١٢)

تحليل للمعلومات ودراسة جدوى بخصوص التبادل الطوعي للمعلومات عن إجراءات تنفيذ البروتوكول الثاني

مقدمة

١ – قرر الاجتماع الخامس للجنة حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح ("اللجنة")، بعد النظر في البند ٩ من جدول الأعمال، في الوثيقة: CLT-10/CONF/204/6 بعنوان: *النظر في اقتراح بشأن إمكانية إعداد قاعدة بيانات*، أن يطلب من "الأمانة إجراء تحليل للمعلومات وإجراء دراسة جدوى بشأن إمكانية إعداد قاعدة بيانات تخصص للتبادل الطوعي للمعلومات بين الأطراف بشأن التشريعات أو الأحكام القضائية أو غير ذلك من المسائل ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول الثاني".

٢ – وقد نوقشت قاعدة البيانات للتبادل الطوعي للمعلومات في الاجتماع الثالث للجنة (مقر اليونسكو، ٤–٢٠٠٨/٦/٦) عند النظر في الفصل الخامس من المبادئ التوجيهية (رصد تطبيق البروتوكول الثاني)، وبصفة خاصة الفقرة ١٠٤ من المبادئ التوجيهية. وتقرر ألا تكون قاعدة البيانات هذه مرتبطة بمسؤوليات الإبلاغ الدوري، وتم التشديد في التقرير على ضرورة أن تكون هذه الشبكة في شكل قاعدة بيانات حيوية وقابلة للتطوير بحيث يمكن تحسينها مع مرور الزمن وتمويلها بمساهمات خارجة عن الميزانية. وفي سياق المناقشة، أكد مساعد المديرة العامة للثقافة أن قاعدة بيانات اليونسكو للقوانين الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي[١] تعتمد بشكل كلي على أموال خارجة عن الميزانية مقدمة من الولايات المتحدة (٦٠٠ ٢٣٩ دولار أمريكي للفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩) وأن الأمانة ليست قادرة على أن تحافظ على قاعدة البيانات بدون موارد مالية وبشرية إضافية، وأنه لم يحدث أي تغيير في هذا الوضع.

٣ – وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن تحليل المعلومات ودراسة الجدوى اللذين اضطلعت بهما الأمانة، بما في ذلك تحليل للخيارات المتاحة لضمان التبادل الطوعي للمعلومات بين الأطراف على أفضل وجه ممكن.

لمحة عامة عن قواعد بيانات اليونسكو ذات الصلة بالتراث الثقافي

- **قاعدة بيانات اليونسكو للقوانين الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي (المشار إليها فيما بعد باسم "قاعدة البيانات الخاصة بالقوانين الوطنية")**

٤ – أقر المؤتمر العام لليونسكو قاعدة البيانات هذه في دورته الثانية والثلاثين في عام ٢٠٠٣، بعد انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٧٠ في نفس السنة. وفي إطار اتفاق لأموال الودائع، أتاحت وزارة الخارجية الأمريكية مبلغاً كلياً قدره ٦٩٥ ٥٥٧ دولاراً أمريكياً لإنشاء قاعدة البيانات وحفظها ولتوفير الموارد البشرية اللازمة لها ولتمويل ترجمة التشريعات الوطنية والنصوص القانونية الأخرى (إلى واحدة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مع تفضيل اللغة الإنجليزية في هذا الصدد).

(١) http://www.unesco.org/culture/natlaws/index.php?&lng=en

- **قاعدتا بيانات اليونسكو لاتفاقيتي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥**

٥ – *نصت* اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ ("اتفاقية عام ٢٠٠٣") على إعداد قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات التالية: القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية وقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، وسجل أفضل الممارسات والمساعدة الدولية[٢]. وتسعى أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥ لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي تعد أيضاً جزءاً من قطاع الثقافة، في الوقت الراهن، إلى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية لإنشاء قاعدة بيانات لهذه الاتفاقية، وذلك طبقاً لما نصت عليه المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاقية بشأن تبادل المعلومات والشفافية. وقد أعدت قاعدة البيانات لاتفاقية عام ٢٠٠٣ داخل المنظمة بالاستعانة بمهنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات تم حشدهم على أساس مؤقت (أي من غير موظفي اليونسكو) وذلك لإعداد قاعدة البيانات وإدارتها. وينبغي اتباع نفس النهج في تنفيذ الخطط المتعلقة بمبادرة اتفاقية عام ٢٠٠٥.

موجز لتحليل المعلومات ودراسة الجدوى

- **مضمون قاعدة بيانات تخصص للتبادل الطوعي للمعلومات**

٦ – يشكل الموجز الذي تعده الأمانة للتقارير الدورية عن تنفيذ اتفاقية لاهاي وبروتوكوليها الوسيلة الوحيدة حالياً لتبادل المعلومات بين الأطراف إلى جانب الاتصال الطوعي المباشر.

٧ – واستكمالاً لعملية تبادل المعلومات هذه، يمكن أن تحتوي قاعدة البيانات للتبادل الطوعي للمعلومات (المشار إليها فيما بعد باسم "قاعدة البيانات") على معلومات مفيدة عن تنفيذ البروتوكول الثاني على الصعيد الوطني، بما في ذلك تقارير دورية ولوائح عسكرية وتشريعات وطنية وأحكام قضائية ومعلومات عن وحدات الاتصال لجميع الوثائق الرسمية والمراسلات بشأن تنفيذ البروتوكول الثاني على الصعيد الوطني، وعن البرامج التعليمية وغير ذلك من المعلومات المماثلة.

٨ – وفي حال إنشاء قاعدة البيانات المذكورة، من المرجح أن يكون حجم المعلومات التي ترد خلال السنوات القليلة الأولى ضئيلاً. فقد يستغرق تقديم مختلف أنواع المعلومات المشار إليها في الفقرة السابقة، مثلاً، وقتاً أطول من المتوقع أو قد لا تكون هذه المعلومات متاحة إطلاقاً. ومن المتوقع أن يستغرق بناء قاعدة البيانات بعض الوقت، بما في ذلك الوقت اللازم لقيام الأمانة بطلب المعلومات من الأطراف المعنية ثم وضعها على الإنترنت. وتناقش في الفقرات من ٢٦ إلى ٣٠ أدناه طرق بديلة لتبادل المعلومات، وذلك بالنظر إلى وجود قاعدة البيانات أو حتى عدم وجودها.

- **المنتفعون بقاعدة البيانات والفوائد التي يستمدونها منها**

٩ – يمكن أن يستخدم قاعدة البيانات المذكورة الأطراف وغير الأطراف والأمانة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية والموظفون المدنيون والعسكريون والمهنيون العاملون في مجال التراث الثقافي

(٢) www.unesco.org/culture/ich/index.php?lg=en&pg=00011

والدارسون والطلبة وغيرهم من الأفراد المهتمين بهذا الموضوع. وتعد الأطراف وربما الأطراف السامية المتعاقدة التي تستعد للتصديق على البروتوكول الثاني أو الانضمام إليه أو قبوله أو الموافقة عليه أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بقاعدة البيانات هذه.

- **إنشاء قاعدة البيانات**

  - **البارامترات التقنية**

١٠- ينبغي أن تشتمل البارامترات التقنية لقاعدة البيانات على النطاق والمضامين وطرق البحث المفضلة. وسيجري تصنيف القوانين واللوائح والسوابق القضائية الوطنية استناداً إلى أحكام البروتوكول الثاني التي تساعد هذه القوانين واللوائح والسوابق القضائية على تنفيذها، بدلاً من عرضها بترتيبها الزمني. وسيتيح البحث عن كل مادة من مواد البروتوكول الثاني الحصول على معلومات عن طريقة تنفيذ الأطراف للمادة المعنية. كما سيتسنى بهذه الطريقة إجراء المقارنات وتيسير وضع قوانين جديدة من خلال بيان الممارسات المطبقة في البلدان الأخرى في حالة عدم قيام أحد الأطراف بتنفيذ الحكم المعني بعد.

  - **اعتبارات خاصة بإنشاء قاعدة البيانات من خلال الاستعانة بجهة خارجية**

١١- إن عملية إنشاء قاعدة البيانات من خلال الاستعانة بجهة خارجية تبدأ بعملية مناقصة تستغرق فترة طويلة وتقترن بتعقيدات عديدة وتكاليف إضافية محتملة. وعلى الرغم من أن اليونسكو قد تتمكن من التحكم في تحديد نوعية المرشحين من خلال إجراء المناقصة المفتوحة اللازمة، إلا أن عملية تقديم العروض تنطوي على إجراءات مطوّلة ومشاورات مع المهنيين داخل المنظمة وتقتضي طلب ثلاثة تقديرات من شركات خارجية وإجراء استعراض لهذه التقديرات. وقد تسفر هذه العملية عن تكاليف هائلة وتأخير كبير.

١٢- وعلاوة على ذلك، فالعمل والتواصل مع متعاقد خارجي أصعب وأكثر تكلفة من العمل مع عامل داخل المنظمة يكلّف بوضع قاعدة البيانات. فقد تُحمّل اليونسكو مثلاً في حالة المتعاقد الخارجي تكاليف كل زيارة إلى الموقع بما في ذلك تكاليف السفر. بيد أنه يمكن لليونسكو في هذه الحالة أن تراقب الامتثال للعقد نظراً إلى أن المبالغ التي يتقاضاها المتعاقد الخارجي لا تدفع إلا بعد إتمام العمل المتعاقد عليه.

١٣- أما المسائل الأخرى التي يجب النظر فيها في هذا الصدد فتشمل ما يلي: ضمان أمن البيانات إذا ما تولّت إدارتها جهة من خارج المنظمة؛ واستخدام تكنولوجيات قد تكون مختلفة عما تستخدمه اليونسكو؛ وضرورة إعداد عقود جديدة لأي تغيير يراد إدخاله على قاعدة البيانات؛ والمسؤوليات القانونية المحتملة، وتكاليف الموارد البشرية (حوالى ٠٠٠ ١٠٦ دولار أمريكي استناداً إلى الخبرة المكتسبة من قاعدة البيانات الخاصة بالقوانين الوطنية).

  - **اعتبارات خاصة بإنشاء قاعدة البيانات داخل المنظمة**

١٤- في حالة إنشاء قاعدة البيانات داخل المنظمة، يستعاض عن عملية المناقصة بحشد مهني متخصص في تكنولوجيا المعلومات لإنشاء ثم إدارة قاعدة البيانات داخل المنظمة. وليس من المنتظر حالياً أن تنشأ أي

مشكلات فيما يخص سعة قاعدة البيانات، أو استضافة وخزن المعلومات، أو التوافق بين مختلف التكنولوجيات. وقد أدت الاستعانة بخبير خارجي لدى إعداد القوائم الخاصة باتفاقية عام ٢٠٠٣ إلى عدة مشاكل انتهت إلى الاستعانة بمهني داخل المنظمة متخصص في تكنولوجيا المعلومات.

١٥- وكجزء من هذه الخطة، سيضطلع أخصائي في إعداد قاعدة البيانات معين من الداخل بأعماله في نطاق المنظمة وسيكون على هذا النحو على اتصال مستمر مع قسم اليونسكو المسؤول عن تعيينه. ومن شأن ذلك أن يحسن الاتصال وأن يتيح للأخصائي فهم الاحتياجات والأهداف المتعلقة بإنشاء قاعدة البيانات فهماً أفضل. غير أنه يجب دفع مرتب هذا الأخصائي من موارد خارجة عن الميزانية، ذلك أن المهنيين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات الحاليين مشغولون تماماً في عملهم ولا يستطيعون إعداد قاعدة البيانات أيضاً رغم تحليهم بالمعرفة والخبرة اللازمتين لإنشائها.

١٦- ومن الأمور الأخرى التي يجب النظر فيها هو أن الأخصائي الداخلي سيستعين بالتكنولوجيا النموذجية المستخدمة في اليونسكو لتصميم وتشغيل صفحات الإنترنت، مما يسهل إقامة الروابط المحتملة مع صفحات اليونسكو الشبكية الداخلية الأخرى، وستدرج جميع تكاليف استيفاء المعلومات والتغييرات التي يتم إدخالها على صفحات الإنترنت في تكلفة عقد الأخصائي الداخلي المسؤول عن إعداد قاعدة البيانات؛ وقدرت تكلفة إنشاء قاعدة البيانات لاتفاقية عام ٢٠٠٥، استناداً إلى الاحتياجات المتوقعة، في ٢٠١١/٣/١٥ بمبلغ ٠٠٠ ٥٣ دولار أمريكي.

o الدخول إلى صفحات الإنترنت العامة مقارنة بصفحات الإنترنت الخاصة لقاعدة البيانات

١٧- من الممكن تقنياً إنشاء قاعدة بيانات تقوم على نظام مماثل للنظام المستعمل في قوائم اتفاقية عام ٢٠٠٣ بحيث يسمح بمنح حقوق الدخول إلى صفحات الإنترنت غير المتاحة لعامة الجمهور، عن طريق إتاحة جزء لعامة الجمهور عبر الإنترنت وإتاحة جزء آخر أو أجزاء أخرى للأطراف على مستوى فردي عبر الإنترنت باستعمال كلمة سر إدارية.

١٨- وإذا رئي أن تكلفة إنشاء قاعدة بيانات تسمح بالدخول إلى صفحات غير متاحة للجمهور ستكون باهظة بشكل مفرط، فإن الوسيلة البديلة لقيام الأطراف بتقديم المعلومات تتمثل في إدخال نموذج تفاعلي في شكل PDF وإتاحته على موقع الإنترنت لقاعدة البيانات، أو في إرسال المعلومات ببساطة بالبريد الإلكتروني إلى مدير موقع الإنترنت الذي يتحقق من المعلومات ثم يقوم بتحميلها على الموقع. وفي كل هذه السيناريوهات، هناك حاجة إلى وجود شخص مسؤول عن التحقق من المعلومات المقدمة.

o أوجه التآزر مع قواعد بيانات اليونسكو الأخرى

١٩- ليس من الممكن، للأسف الشديد، توسيع نطاق قواعد البيانات القائمة في اليونسكو حالياً والتي تمول من الميزانية العادية، لأنها قواعد بيانات منفصلة وفقاً لإجراءات إدارية يتم بموجبها تخصيص الموارد المالية والبشرية لكل برنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تخدم كل قاعدة من قواعد البيانات المذكورة أعلاه غرضاً معيناً، بهدف جمع معلومات مستهدفة عن موضوع متخصص وخدمة جمهور محدد. وعلى سبيل المثال، تخدم قاعدة بيانات عام ٢٠٠٣ اتفاقية عام ٢٠٠٣، وتوفر للأطراف معلومات خاصة بالتراث غير

المادي. غير أنه في بعض الأحيان تخص المعلومات أكثر من قاعدة بيانات واحدة. وفي هذه الحالات، وفقط إذا أنشئت قاعدة البيانات بالفعل، يمكن إضافة روابط تجمع بين صفحات الإنترنت لقواعد البيانات المعنية حتى يتيسر مراجعة المعلومات المشتركة بسهولة فور نشرها على أي صفحة من الصفحات المربوطة.

- **مزايا إنشاء قاعدة البيانات**

٢٠- تتمثل الفائدة من إنشاء قاعدة البيانات في وجود أداة جديدة لتوفير معلومات حديثة على أساس مستمر عن إجراءات التنفيذ التي تطبقها الأطراف. ويمكن لقاعدة البيانات هذه أن تخدم الأهداف المهمة التالية: إذكاء الوعي بالبروتوكول الثاني والبروتوكول الأول واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، وزيادة التصديق على البروتوكول الثاني، وتشجيع الأطراف على تنفيذ البروتوكول الثاني بقدر أكبر.

- **عيوب إنشاء قاعدة البيانات**

٢١- تكمن عيوب إنشاء قاعدة البيانات في وجود نقص في الوقت الحالي في الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنشائها وصيانتها، وفي الوقت اللازم لكي تدخل قاعدة البيانات حيز التشغيل الكامل نظراً إلى أنه لا يمكن التأكيد بشكل قاطع على أنه سيتاح قدر كاف من المعلومات لجعلها أداة فعالة في المستقبل القريب.

٢٢- ويتمثل أحد التعقيدات التشغيلية العامة في مدى قدرة الأطراف على توفير المعلومات عن تدابير التنفيذ والتشريعات الوطنية باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، ذلك أنه إذا لم تكن المعلومات مقدمة بالإنجليزية أو الفرنسية، سيتطلب الأمر ترجمتها على الصعيد الوطني إلى واحدة من هاتين اللغتين أو ترجمتها من واحدة من لغتي العمل المذكورتين إلى الأخرى. وإذا لم يتيسر ذلك مالياً، فمن المحتمل إذن اللجوء إلى نموذج مشابه لعملية التمويل من خارج الميزانية المتبعة في قاعدة البيانات الخاصة بالقوانين الوطنية.

٢٣- وعلاوة على ذلك، ظهرت صعوبات أولية لدى استهلال عملية الترجمة في إطار قاعدة البيانات الخاصة بالقوانين الوطنية، وكان هناك تفاوت في مدى تشارك الأطراف في ترجمة القوانين. فعلى سبيل المثال، استغرقت عملية إبرام العقود مع السلطات الوطنية من ٤ إلى ٦ أشهر في المتوسط بسبب مشاكل محلية من بينها تحديد الجهة التي تتولى ترجمة النصوص.

- **فعالية التكاليف**

٢٤- لن تكون قاعدة البيانات فعالة ما لم تقدم لها معلومات كافية وما لم توفر للمشروع أموالاً كافية من خارج الميزانية لتصبح قاعدة البيانات أداة مفيدة وقادرة على الاستدامة. وسيكون المشروع أقل تكلفة إذا ما جرى إنشاء قاعدة البيانات داخل المنظمة.

- **توسيع نطاق قاعدة بيانات موجودة أصلاً**

٢٥- كما ذكرنا آنفاً، ليس من الممكن للأسف الشديد توسيع نطاق واحدة من قواعد بيانات اليونسكو الموجودة بالفعل والممولة من الميزانية العادية، نظراً إلى أنه جرى تنظيمها بشكل منفصل وفقاً لإجراءات إدارية تخصص لكل برنامج الموارد المالية والبشرية اللازمة.

- **طرق بديلة لإتاحة المعلومات**

٢٦- لو لم تكن المعلومات المدرجة في قاعدة البيانات كبيرة الحجم على النحو المذكور آنفاً، لكان من الممكن استقصاء إمكانيات أخرى لتبادل المعلومات. وقد تشمل الخيارات المتاحة في هذا الصدد إضافة روابط في صفحة الإنترنت للبروتوكول الثاني، مثل روابط توصل إلى قاعدة بيانات التنفيذ الوطني التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، والروابط المؤدية إلى القرارات القانونية المنشورة والمتاحة. والفائدة من استخدام هذه الروابط هي أنها تتيح للأطراف الاطلاع بسهولة على المعلومات ذات الصلة بالبروتوكول الثاني، غير أنها قد لا تملك قدرات البحث عن مسائل محددة تتعلق بتنفيذ البروتوكول الثاني على الصعيد الوطني.

٢٧- إن إتاحة إمكانية إضافة وثائق في شكل PDF و/أو روابط مؤدية إلى السوابق القضائية يمكن أن توفر معلومات مفيدة عن التنفيذ، وقد تكفي هذه المعلومات بالإضافة إلى التقرير الدوري كي تساعد على تبادل المعلومات دون تحمل التكاليف والوقت اللازمين لإنشاء قاعدة بيانات جديدة. ولكن الجوانب السلبية المقترنة بتوفير المعلومات دون إتاحة قدرة حقيقية على البحث هي أن مستخدمي موقع الإنترنت للبروتوكول الثاني قد يضطرون إلى البحث بشكل مكثف في الوثائق المتاحة حتى يتمكنوا من مقارنة المعلومات.

- **المزايا**

٢٨- إن هذا الخيار هو أقل الخيارات تكلفة نظراً لإمكانية استخدام مهنيي اليونسكو الحاليين للحفاظ على المعلومات. وقد يوفر هذا الخيار أيضاً المنصة اللازمة لتحقيق التبادل الطوعي للمعلومات ريثما يتضح أن هناك قدراً كافياً من المعلومات لإنشاء قاعدة البيانات.

- **العيوب**

٢٩- إن العيب الرئيسي في هذا الخيار هو أنه سيكون من الصعب البحث على نحو فعال عن معلومات محددة. ونظراً إلى أن المعلومات لن تكون جزءاً من قاعدة البيانات، فإن البحث العام باستخدام كلمة رئيسية في موقع اليونسكو على الإنترنت من شأنه أن يولد خيارات عديدة يتعين تمحصها للحصول على معلومات مفيدة. وقد يستغرق تحميل المعلومات على الموقع أيضاً بعض الوقت.

- **فعالية التكاليف**

٣٠- يمكن تغطية تكاليف هذا الخيار من الميزانية العادية والموارد البشرية الموجودة. ولا يتوقع أن تترتب عليه أي تكاليف إضافية.

استنتاجات الأمانة:

٣١- تقترح الأمانة تحسين الطريقة المتبعة حالياً في التبادل الطوعي للمعلومات من خلال استيفاء صفحات اليونسكو الحالية على الإنترنت فيما يتعلق بالبروتوكول الثاني، على النحو الوارد أعلاه.

مشروع قرار للاجتماع السادس للجنة

إن اللجنة،

١ – *إذ تذكّر* بالقرار ١٢ الصادر عن الاجتماع الثالث للأطراف والذي يطلب من اللجنة "مواصلة النظر في إمكانية إعداد قاعدة بيانات تخصص للتبادل الطوعي للمعلومات من قبل الأطراف بخصوص التشريعات أو أحكام القضاء أو غير ذلك من المسائل ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول الثاني"،

٢ – *وتذكّر* بالتوصية ٩ الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة والتي تطلب من "الأمانة إجراء تحليل للمعلومات ودراسة جدوى بشأن إمكانية إعداد قاعدة بيانات تخصص للتبادل الطوعي للمعلومات من قبل الأطراف بشأن التشريعات أو أحكام القضاء أو غير ذلك من المسائل ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول الثاني" و "عرض نتائج التحليل ودراسة الجدوى (والتوصيات) في اجتماعها السادس"،

٣ – *وبعد النظر* في الوثيقة CLT-11/CONF/211/4 بخصوص إجراء تحليل للمعلومات ودراسة جدوى بشأن التبادل الطوعي للمعلومات عن إجراءات تنفيذ البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح،

٤ – *وتشكر* الأمانة على أعمالها،

٥ – *تطلب* من الأمانة تحسين الطريقة المستخدمة حالياً فيما يتعلق بالتبادل الطوعي للمعلومات من خلال استيفاء صفحات اليونسكو الحالية على الإنترنت فيما يخص البروتوكول الثاني.